

نظام الكفاءات الخاصة يسرّع التنمية الصناعية المغربية

الإجمالي بنحو 9 نقاط مئوية، عبر تحسين تنافس الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومواكبة تحول القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم.

وتتولى منظومة الكفاءات الخاصة بتسريع التنمية الصناعية، تحديد احتياجاتها من الكفاءات وإعداد وصف دقيق لفرص العمل المتعين توفيرها، وكذلك انتقاء واختبار وتأهيل المرشحين من خلال دورات تدريبية، ومتابعتها خلال فترة الاندماج.

وأشارت المديرية العامة لمكتب التكوين المهني، لبنى طريشة، إلى أن المكتب عازم على تسخير خبرته في مجال التدريب المهني بما يتماشى مع متطلبات هذه المنظومة. وتوفر الوكالة المغربية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة الدعم الكامل للمنظومة للقيام بمهامها لضمان جودة البرنامج، الذي تشرف عليه الدولة.

9 بالمئة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للمغرب، الذي يطمح لزيادته مستقبلا

وتتشارك كل من وزارة الصناعة والتجارة، مع الوكالة ومكتب التكوين المهني في النهوض بالتشغيل والكفاءات، وإضفاء الحركة على منظومة الكفاءات الخاصة بتسريع التنمية الصناعية.

ولتعزيز المبادرة، دشنت الرباط وحدتين صناعيتين جديدتين بمنطقة النواصر بالدار البيضاء في قطاع صناعة الطيران، على مساحة بلغت 2350 متر مربع، وبنحو 5 مليون دولار كلفة استثمار، مما مكّنها من توفير 55 فرصة عمل مباشرة. وتختص الودجستان في تصنيع أجزاء رئيسية في من هياكل الطائرات وكذلك الصباغة، وهي المجالات المطلوبة بشكل كبير عالميا.

حشدت الحكومة المغربية جهودها لتسريع التنمية الصناعية بتقديم حوافز أكبر للشباب عبر تأهيلهم لاقتحام سوق العمل، لاسيما في قطاعي السيارات والطائرات، في مسعى لتأسيس منظومة كفاءات محلية خاصة لسد الفجوة في المهارات الذاتية مع تعزيز مستويات الاستثمار.

محمد ماموني العلوي

دعم الوكالة المغربية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة.

ويقول إبراهيم أرحمدال، مدير الوكالة، إن المنظومة ستقدم مواكبة شخصية للشركات الصغيرة جدا والمتوسطة في عملية التوظيف، وذلك بناء على منهج منظم.

وتستهدف الحكومة، من وراء عملية الاندماج المهني، توفير ألفي متدرب تتماشى مهاراتهم مع احتياجات القطاع. كما سيؤمن البرنامج المرشحين بمسار ملائم ومتكامل، بدءا من عملية الانتقاء والتوجيه والتدريب إلى الاندماج في الشركة، التي سيعمل فيها لاحقا.

ويشير العلمي إلى أن الموارد البشرية تواجه مشكلة عدم تكافؤ بين التأهيل وحاجيات القطاع الإنتاجي، مما دفع الشركات إلى إدراج فصل الموارد البشرية والتكوين في مخططات أعمالها، مع مراعاة لأهميتها.

ويواجه المغرب مشكلات تتعلق بغياب التكافؤ بين التأهيل في التخصصات المطلوبة واحتياجات المؤسسات والاستثمارات، وهو ما دفع السلطات إلى الاستثمار في شبابها وتدريبهم في مختلف الاختصاصات.

وتضافرت الجهود لتجسييم المنظومة على أرض الواقع، إذ التزمت وكالة النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة بتوفير 76 ألف فرصة عمل، كما واكبت 7805 صاحب مشروع وشركة صغيرة جدا وصاحب مشروع ذاتي.

ويؤكد عثمان فريوس، كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار، أن برنامج "مغرب المقاولات" مكن من رفع حصة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي

الرباط - دشنت المغرب المرحلة الأخيرة

في برنامج تأهيل العمالة المحلية بإطلاقه منظومة الكفاءات الخاصة المتعلقة بتسريع التنمية الصناعية، الهادفة إلى تحفيز المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة.

وتشمل هذه المرحلة عدة خطوات من بينها الانتقاء والتوجيه والتدريب، وكذلك الاندماج في ريادة الأعمال.

وتأتي العملية في إطار مخطط تسريع التنمية الصناعية، الذي بدأ في 2014 وينتهي العام المقبل، لتلبية احتياجات السوق من خلال إعداد جيل من الكفاءات المؤهلة، ولضمان مسار ملائم ومتكامل للمرشحين من الشباب.

وأكد فليط العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد، خلال إطلاق هذه المنظومة أنها تندرج في إطار تفعيل خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التأهيل المهني.

وأوضح أن الحكومة ستعمل على ملائمة التدريب مع خصوصيات كل جهة من أجل دمج المهارات التي تم تطويرها. وكان العاهل المغربي الملك محمد

السادس قد أمر في أبريل الماضي بإعداد هذه المنظومة لترسيخ القلعة بين الاحتياجات المختلفة من الكفاءات وتأهيل التخصصات، بهدف ضمان اندماج أمثل للشباب في الحياة العملية وتحقيق التنافسية المستدامة للشركات.

ومن المنظر تفعيل مبادرة منظومة الكفاءات من خلال تطبيق عملية رائدة بجهة الدار البيضاء-سطات، لفائدة الشركات العاملة هناك والمستفيدة من

اقتصاد الصومال يسير في حقل ألغام تركية

محاولة لاستمالة مقديشو بتقديم وصلة من الوعود الاستثمارية والتجارية الاستعراضية



إغراق السوق الصومالية بالسلع التركية

من الفقر وفي تنفيذ مبادرة رئيسية لإنشاء موانئ وطرق للنقل، في حال وافقت جهات الإقراض الدولية على شطب ديون تقارب 5 مليار دولار في فبراير المقبل.

ويدرس الصندوق المنح المطلوبة على وجه الدقة لمعالجة متأخرات ديون الصومال قبل اجتماع لمجلس إدارته في منتصف هذا الشهر.

وتعهدت كريستينا جورجيفا، مديرة صندوق النقد، بدعم كامل لمساقي الصومال لإفائه من الديون في "المستقبل القريب".

وعرضت كل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي وقطر تحمّل نحو 150 مليون دولار من ديون الصومال لدى صندوق النقد، والتي تبلغ في المجلد نحو 330 مليون دولار.

كما لعبت وزارة الخزانة الأميركية دورا في تشجيع الدعم من باقي أعضاء صندوق النقد، وتجري محادثات مع الكونغرس بشأن الخطوات اللازمة لشطب الدين الضخم المستحق على الصومال.

وتظهر البيانات الرسمية الأميركية أن الديون المستحقة لوزارة الخزانة الأميركية على الصومال، تبلغ نحو مليار دولار.

وقال بيلي إنه "قور إلغاء الديون، سوف يسعى الصومال للتفاوض بشأن الحصول على منح بقيمة 300 مليون دولار سنويا على مدى السنوات الثلاث المقبلة".

وأوضح، أن هذه المنح ستسمح للبلاد بالبدء في الإنفاق على مشاريع

للحد من الفقر، من خلال تحسين قطاعي التعليم والرعاية الصحية، وكذلك دعم إمدادات المياه والكهرباء والاستثمار في مشروعات البنية التحتية المهمة الأخرى.

وهناك مساع واضحة لإغراق السوق الصومالية بالمنتجات التركية، كما فعلت مع العديد من الدول العربية، مثل تونس، في محاولة لإبعاد اهتمام الصوماليين بالاستيراد من الصين ومنطقة الشرق الأوسط.

كما أن العلاقات التي تريدها تركيا مع الصومال مبنية على المزاجية، بحيث أنها على استعداد لوقف المساعدات ومشاريعها هناك متى اقتضت الضرورة ذلك.

ولعل توقف تركيا عن تقديم الدعم المباشر لموازنة الصومال في عام 2014 دليل على تلك الميول، وأغلقت مصدرا مهما للتحويل للحكومة الصومالية، التي كانت تحاول إعادة بناء البلد بعد أكثر من عقدين من الفوضى.

وقد تقف المساعدات الدولية والقروض التي تلمح مقديشو إلى الحصول عليها من المؤسسات المالية الدولية، حائلا دون تحقيق تركيا أطماعها في الصومال.

وكان وزير المالية الصومالي، عبدالرحمن بيلي، قد أكد الشهر الماضي، أن بلاده ستضحي قداما في جهود الحد

تتسارع وتيرة تحركات تركيا باتجاه ابتلاع الاقتصاد الصومالي، من خلال استثمار اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة المنعقدة مؤخرا في أنقرة، لتقديم حزمة من الوعود الاستثمارية والتجارية الاستعراضية، التي لا تحتاجها مقديشو اليوم، في حين يعاني البلد الواقع في القرن الأفريقي من أزمت مزمنة أصلا.

أنقرة - تحاول تركيا تحويل الأنظار عن أزمته الاقتصادية المتراكمة بسبب مغامرات الرئيس رجب طيب أردوغان في المنطقة، بمحاولة تكريس نفوذها في القرن الأفريقي من بوابة الصومال دون الكثير من الضجيج الإعلامي. وفي مؤشر على ذلك، عُقدت في العاصمة أنقرة، هذا الأسبوع، اجتماعات اللجنة الاقتصادية بين البلدين، في خطوة لفتح كافة الأبواب الاستثمارية والتجارية أمام تركيا، التي تعمل على استغلال الفرصة في حملة تجارية دعائية جديدة.

وتستثمر أنقرة في علاقاتها مع مقديشو من خلال وعود اقتصادية استعراضية يشكك كثيرون في مصداقيتها، مع التدخل في الجوانب الأمنية والعسكرية، بما فيها تدريب الصوماليين.

وتعطي تلك الوعود انطباعا للمراقبين بأن لدى أنقرة اهتماما بتأهيل البنية التحتية والطرق وبناء المستشفيات والمدارس، فضلا عن الاهتمام بالجانب التعليمي.

وجرت الاجتماعات، التي تهدف لتعزيز الشراكة الاقتصادية والاستراتيجية بين البلدين، بحضور وزير التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية في الصومال، جمال محمد حسن، واللافت فيها هو مشاركة وزير الدفاع التركي خلوصي أكار.

وأوضح أكار أن اللجنة الاقتصادية المشتركة تشكل أساسا للإنشطة المشتركة في العديد من المجالات بين البلدين، وخاصة في التجارة والاستثمار.

وتشير التقديرات إلى أن حجم التجارة بين البلدين بلغ بنهاية العام الماضي حوالي مائتي مليون دولار يميل لصالح تركيا، بما أن كانت في حدود مليوني دولار فقط في عام 2003.

وتبقى هذه المسألة مجرد عملية ترويجية، بحسب البعض، إذ ليس لأنقرة أي خطط لدعم الصومال ماديا، خاصة وأنه يعاني من أزمة ديون خانقة بسبب الاضطرابات التي تعيشها البلاد منذ سنوات طويلة.

وتبلغ ديون الصومال الخارجية حوالي 4.7 مليار دولار، وهو ما وصفه صندوق النقد الدولي بأنه عبء لا تستطيع الدولة الأفريقية تحمله.

ويقول محللون إن النفوذ العميق الخفي والمعلن لتركيا في الصومال يعرقل أي محاولة لإخراج البلاد من الفوضى، خاصة أنها تؤجج جبهات الصراع بين القبائل وجماعات إرهابية مثل حركة الشباب.

كما أن حضور معظم الأطراف السياسية الصومالية لأنقرة أدى إلى

تحديات شاقة تعترض مشروع الربط الكهربائي العربي

وشهد العقد الماضي جهودا منتظمة لتحديد منافع مفاهيم تجارة الطاقة تحديدا كيميا، وتنفيذ البنات الأساسية لتجارة الكهرباء، والتمكين من إجراء المعاملات التجارية.

وقال المدير الإقليمي للبنية التحتية في البنك الدولي، بول نوما أوم، إن "تحقيق الربط البيئي الكامل بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سيجعل السوق الإقليمية للطاقة في المنطقة ثاني أكبر سوق إقليمية للكهرباء بعد سوق الاتحاد الأوروبي".

وأوضح أن تحقيق الربط يتطلب توافر مجموعة من العوامل الداعمة، مثل شبكات نقل أكثر قوة، وزيادة الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة.

ويتوقع المحللون أن تشهد المنطقة على الأمد الطويل تطور سوق تنافسية فاعلة، وسيعود ذلك بالنفع على الجميع. ولإنجاح هذا المشروع، يشيرون إلى ضرورة وضع أسس المنافسة القانونية والشفافية اللازمة لإضفاء التكافؤ بين جميع الأطراف.

وأوضحت أن دول المنطقة تمتلك فرصا كبيرة واستثنائية لتحقيق الربط الكهربائي، ما سيعزز من الاندماج والشمولية، ويدعم بدوره النمو الاقتصادي لدول تعتمد معظمها على النفط كمصدر أساسي للدخل.

آنا بيردي
المنطقة العربية أمام فرصة لتفعيل التبادل التجاري للكهرباء

ويعد قطاع الكهرباء واحدا من أكثر القطاعات نموا ومعيارا رئيسيا للتطور، إذ بات التوسع في مشاريع الربط محط اهتمام دول عديدة لمواجهة الزيادة المستمرة في استهلاك الطاقة الكهربائية وباستثمارات منخفضة.

وعلى مدى العقود الأربعة الأخيرة، وبدعم مالي من مختلف المؤسسات المالية الدولية، شرعت البلدان العربية على تطوير وصلات شبكات الطاقة الكهربائية لديها.

القاهرة - شكلت أعمال المؤتمر الأول لتفعيل التبادل التجاري للطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فرصة لاستكشاف السبل في كيفية إزاحة العقبات، التي تقف حجر عثرة أمام مشروع الربط الكهربائي بين دول المنطقة.

وسعى وزراء الطاقة والكهرباء العرب خلال المؤتمر، الذي انعقد هذا الأسبوع في العاصمة المصرية القاهرة بمشاركة خبراء من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع البنك الدولي، إلى وضع

لبنة لذلك المشروع الذي طال انتظاره. وتحظى مسألة الربط الكهربائي باهتمام من أعلى المستويات في حكومات دول المنطقة، باعتباره أحد أهم المشاريع التكاملية العربية، إلى جانب العلاقات الاقتصادية الأخرى.

ويقول محللون إن الاضطرابات الأمنية في بعض الدول، ولعل من أبرزها العراق وسوريا وليبيا والسودان، تقلل من منسوب التفاؤل، كونها تقف عائقا أمام تنفيذ الخطوة لربط الشرق الأوسط بشمال أفريقيا بشبكة كهرباء موحدة.

وأكدوا أن تحقيق تكامل الطاقة عربيا مشروط بإزالة العوائق والتحديات، للوصول إلى سوق تجارة للكهرباء، والبدء في تنفيذ مراحل إنشاء السوق العربية المشتركة.

ويتيح تجاوز الصعوبات الفنية والجيوسياسية تعبيد الطريق أمام المنطقة لأن تكون ثاني أكبر سوق إقليمية للكهرباء في العالم بعد السوق الأوروبية، خاصة في ظل توفر الموارد الكفيلة بإنجاح المشروع، الذي سيعزز المنافسة وحركة التجارة.

ونسبت وكالة شينخوا الصينية إلى مديرة الاستراتيجيات والعمليات في البنك الدولي، آنا بيردي، قولها إن "المنطقة العربية لديها الآن فرصة غير مسبوقة لتفعيل التبادل التجاري للطاقة، في ظل توفر بنية تحتية مناسبة ومصادر متنوعة لتوليد الكهرباء".



إقامة شبكة موحدة ضرورية